

العناد في قضاء الكفارة

والأصل في القضاء أو البت فيهما على ما يروى أنه زاحله ولغيره فيجتمع عليه عقوبته
والأصل فيهما أن ياتي نائبا لفضل الظهور عليه فالحكم العنود تعدد وتعدد الإمام
ولا تعدد عن يوم واحد إذ التردد فيه الوقت ولم يشك المفسر في سائر التاويل القريب
والبعيد اعتمادا على شهر في الذهب وقد عد صاحب المختصر مسائل التاويل القريب
تساوي الأولى من انظر باكل أو شرب أو جماع ناسيا فظن لعناد صوم الأبا حدة فتاويل
الفطر نائبا عند فعله القضاء لا كفارة الثانية من وجب عليه الغسل من ما مضى وانما
أوصفت لم يقبل الأبعد في فطره ان ذلك يفيد صومه ويبيع له الفطر فافطر فعليه
للقضاء ان الكفارة الثالثة قال في العتيد من رآه في زيد من شهر في الفجر
فظر ان ذلك لا يجوز فاعلم مناورة لا كفارة عليه هكذا الرواية وفيه ظاهر في التاويل
وقريب وقال صاحب المختصر في شهر فريد ويتعد على ذلك به لم وقبه نظرا من
التاويل البعيدا في السور قرب الفجر مندوب الله فتأمل به الرابع مسافر
قدم في أصله لئلا يظن ان من لم يدخل بها قبل ان يحبس لا يلزمه الصوم فافطر
فعليه القضاء ولا كفارة عليه الخامسة من سافر دون مسافة الفطر فافطر
الفطرية الفطر واجب في ذلك السفر ففطر فعليه القضاء ولا كفارة السادسة
من رآه في حال سؤال النهار فظن انه للبيبة الماضية فافطر متاويلا ان ذلك اليوم
يوم فطر قال ابن القاسم لا كفارة عليه وقد في ذلك في التوضيح بان يظن ان الفطر
مع ذلك جائز وما ان علموا ان الفطر لا يجوز فالقضاء والتمارة انما فاعند مسند
دين عطا واعنه في مختصره وقد يقال لا يحتاج الى هذا القيد لان الكلام في التاويل
والعلم بنائيه وهو ظاهر واما مسائل التاويل البعيد فعدجها في المختصر على الأولى
من ورك هذا رمضان وقد شهد انه لا يمنع من قبولها فأصح فطر الظنه ان حكمه
الرمضان لا يتوقف في حكم الكفارة فعليه القضاء والكفارة عند ما لا خلاف في ذلك
الثانية من رآه في الثالث فيصنع يوم الثالث من جهه فطر قبل ان تصيبه في شهر رآه في
وامر إذا المرات أن البيع للفطر وصول العذر لا من حصوله الثالثة من رآه في
بائبا ان كثر صفتها في يوم معين من الشهر فيصنع فطر ثم يحصر بقية يومها وحرك ان
مخض الرابع من اعتاب احدا فافطر لظنه ان العتيد تقطع الصائم الالته لما سئل
من احتار يوم فطر ان الحامة تقطر الصائم الحديث فعليه القضاء فقط لأنه من التاويل
القريب وهو الظاهر تنسبه قال في الواضحة قاعدة الذهب ان كل ما اوجبه القضاء
والكفارة في رمضان يوجب القضاة في التوضيح وكل ما ليس فيه الكفارة

في المختصر في شهر فريد ويتعد على ذلك به لم وقبه نظرا من التاويل البعيدا في السور قرب الفجر مندوب الله فتأمل به الرابع مسافر قدم في أصله لئلا يظن ان من لم يدخل بها قبل ان يحبس لا يلزمه الصوم فافطر فعليه القضاء ولا كفارة عليه الخامسة من سافر دون مسافة الفطر فافطر الفطرية الفطر واجب في ذلك السفر ففطر فعليه القضاء ولا كفارة السادسة من رآه في حال سؤال النهار فظن انه للبيبة الماضية فافطر متاويلا ان ذلك اليوم يوم فطر قال ابن القاسم لا كفارة عليه وقد في ذلك في التوضيح بان يظن ان الفطر لا يجوز فالقضاء والتمارة انما فاعند مسند دين عطا واعنه في مختصره وقد يقال لا يحتاج الى هذا القيد لان الكلام في التاويل والعلم بنائيه وهو ظاهر واما مسائل التاويل البعيد فعدجها في المختصر على الأولى من ورك هذا رمضان وقد شهد انه لا يمنع من قبولها فأصح فطر الظنه ان حكمه الرمضان لا يتوقف في حكم الكفارة فعليه القضاء والكفارة عند ما لا خلاف في ذلك الثانية من رآه في الثالث فيصنع يوم الثالث من جهه فطر قبل ان تصيبه في شهر رآه في الامر إذا المرات أن البيع للفطر وصول العذر لا من حصوله الثالثة من رآه في بائبا ان كثر صفتها في يوم معين من الشهر فيصنع فطر ثم يحصر بقية يومها وحرك ان مخض الرابع من اعتاب احدا فافطر لظنه ان العتيد تقطع الصائم الالته لما سئل من احتار يوم فطر ان الحامة تقطر الصائم الحديث فعليه القضاء فقط لأنه من التاويل القريب وهو الظاهر تنسبه قال في الواضحة قاعدة الذهب ان كل ما اوجبه القضاء والكفارة في رمضان يوجب القضاة في التوضيح وكل ما ليس فيه الكفارة